

إعلان حول الوضع في الصومال

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في أديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من 31 يناير إلى 2 فبراير 2008 في الدورة العادية العاشرة لمؤتمرنا.

بعد أن استعرضنا الوضع في الصومال والجهود المبذولة حاليا لتعزيز السلام والأمن والمصالحة في هذا البلد في ضوء التقرير الذي قدّمه رئيس المفوضية إلى الاجتماع الخامس بعد المائة لمجلس السلم والأمن (CV) PSC.PR/2 المنعقد في 18 يناير 2008 وفي ضوء البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن خلال المناسبة (CV) PSC/PR/COMM.

وإذ نؤكد أن الوضع في الصومال يشكل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه السلم والأمن في القارة.

وإذ نرحب بالخطوات التي تم اتخاذها داخل الصومال بما في ذلك عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في يوليو - أغسطس 2007 والتعيين الأخير لرئيس وزراء جديد هو السيد نور حسن حسين، وتشكيل حكومة جديدة بعد ذلك ، فضلا عن الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي، خاصة عن طريق نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وإذ نكرر الاقتران الذي أعرب عنه مجلس السلم والأمن بأنه على الرغم من التحديات المروعة التي تواجه عملية السلام والمصالحة، فإن الفرصة التي أتاحت في ديسمبر 2006 عندما استعادت الحكومة الاتحادية الانتقالية سيطرتها على مقديشيو وأجزاء أخرى من البلد بهدف إيجاد حل دائم للأزمة في الصومال، لا تزال قائمة.

وإذ نؤكد حاجة كل من أصحاب المصلحة الصوماليين والمجتمع الدولي برمته إلى انتهاز هذه الفرصة لمعالجة النزاع في الصومال بصورة حاسمة واتخاذ كافة الخطوات اللازمة في هذا الغرض.

- 1- **نقّر** بالكامل بجميع الخطوات التي وردت في بيان مجلس السلم والأمن المشار إليه أعلاه،
- 2- **نطلب** من جميع الأطراف في الصومال نبذ العنف والتمسك بالمبادئ والروح الواردة في الميثاق الاتحادي والانتقالي والعمل على تحقيق مصالحة وطنية صادقة ضمن هذا الإطار؛
- 3- **نشجع** الحكومة الاتحادية الانتقالية على التعجيل بإيجاد طرق ملموسة للتنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر المصالحة الوطنية وباعتماد نهج واسع ليشمل جميع أصحاب المصلحة الصوماليين، سواء داخل أو خارج الصومال وذلك تمشياً مع الميثاق الاتحادي الانتقالي، و**نرحّب** بالتزام رئيس الوزراء الجديد بتحقيق مصالحة شاملة؛
- 4- **نناشد** جميع الدول الأعضاء وخاصة بلدان الإقليم والمجتمع الدولي بأسره مساندة المؤسسات الصومالية الشرعية وتقديم الدعم الكافي والملموس لها بغية تعزيز قدراتها بما فيما قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقدرات قواتها الأمنية والدفاعية؛
- 5- **نحث** مجلس أمن الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات ضد كل من يسعون لمنع أو عرقلة العملية السياسية السلمية ويهددون المؤسسات الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو يقومون بأعمال تؤدي إلى تقويض الاستقرار في الصومال أو الإقليم، وذلك تمشياً مع النية التي أعرب عنها المجلس في القرار (2007) 1772؛
- 6- **نهئ** أوغندا وبوروندي لتوفيرهما قوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك نيجيريا للتدابير المتخذة من أجل القيام قريباً بنشر الكتيبة التي تعهدت بتوفيرها للبعثة المذكورة، ورواندا لإسهامها في تكوين قوات الدفاع والأمن للصومال. **ونهئ** أيضاً إثيوبيا لما تقدمه من مساعدة هامة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

- 7- **نناشد بقوة** الدول الأعضاء تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالعدد المطلوب من الجنود والموظفين حتى يكتمل العدد المرخص به؛ فضلا عن تقديم الدعم المالي واللوجستي، لتسهيل نشر البعثة وضمان استدامة عملياتها؛
- 8- **نناشد** شركاء الاتحاد الأفريقي مضاعفة الدعم المالي واللوجستي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا سيما بالنظر إلى أن نشر الاتحاد الأفريقي لعملية في الصومال إنما هو عمل يجري نيابة عن المجتمع الدولي ككل؛
- 9- **نؤكد** الحاجة إلى نشر عملية حفظ السلام في الصومال تحت راية الأمم المتحدة لاستخلاف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعم الاستقرار على المدى البعيد وإعادة إعمار الصومال في فترة ما بعد النزاع؛
- 10- **نناشد، مرة أخرى،** مجلس الأمن للأمم المتحدة التعجيل باتخاذ الخطوات اللازمة للنشر المبكر لهذه العملية واضعا في اعتباره مسؤوليته الأولية على حفظ السلم والأمن الدوليين؛
- 11- **نناشد** المجتمع الدولي بما فيه الدول الأعضاء الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين في الصومال ونحث على اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدة الإنسانية بما في ذلك تيسير الوصول إلى السكان المحتاجين وتوفير الأمن للعاملين والمنظمات الإنسانية.
- 12- **نتفق** على استعراض الوضع خلال دورتنا العادية القادمة وتقييم وضع تنفيذ قرار مجلس السلم والأمن المعتمد في 18 يناير 2008 ، ونتفق على طريق المضي قدما وفي غضون ذلك نطلب من مجلس السلم والأمن القيام باستعراض منتظم للوضع في الصومال.